

وقال ان وطيقا مباحا كانت طائف غلبه ثم وطيق لم يقع
 طلاق لانه لو وقع كخرج الوطي عند كونه مباحا وخر وجه عند ذلك
 محال وسوا اذ كن ثلاثا اهرلا وعلق بمشيتها خطا با اشتراط
 اي مشيتها قول بان ثانيا به في مجلس القوا جب انقضت ذلك
 تملكها الطلاق كطالقي نفسك وهذا في غير عورت اما غير فلا يشرط
 العور والتقييد بهذا من زيادة في هنا وان ذكر لاصل حكم ان
 في الفصل السابع اما لو علقه بمشيتها غيبه كان قال في عتق
 طائف ان شات وان كانت حاضرة او غيبه غيرها كان قال
 له ان شيت من وجف طالقي فلا يشرط المشية مؤرا لاسقا
 المتكلم في ان شيت وتقيده في الاولي بانها الخطاب فيه
 ويقع الطلاق ثم باطنا بقول المعلق بمشيتها من لوجه
 وغيرها شيت حالة كونه غير مبيي ومجنون ولو سكران او
 كارها بقلبه اذ لا يقصد التعليق بما في الباطن لفتاويه بل باللفظ
 الدال عليه وقد وجد اما مشية لصيب والمجنون المعلق
 بما الطلاق فلا يقع بها الطلاق اذ لا اعتبار بقولها في التصرف
 وبغيره يذك اوي مما مبر به ولا يرجع طعلق قبل المشية
 نظرا الى انه تعليقي في الظاهر وان نه نيت تملك كما لا يرجع
 في التعليق بالاعطاء قبله وان كان معا وضعت ولو قال انت طالقي
 ثلاثا الا ان يشا زيد طلقت منشاها ولو في اكثر منها لم تطلق
 نظر الى ان المعرب الا ان يشاها فلا تطلقين كما لو قال الا ان
 يدخل زيد الدار نه خلفا ولو قال اردد بالاستثنا وتوقع طلقت

اذا

اذ اشائها وفقت طلقت او اروت عدم وقوعها اذا اشائها فطلقت
 لانه فلفظ علي نفسه كما لا تطلق فيما لو علقه بفعاله كدخوله الدار
 او بضم من يبا في تعليقه بان يشف عليه حنثه لصداقة او غيرها
 ونقص المعلق اعلامه به وان لم يفعل المباحي بالتعليق فصل الملق
 بفعله من نفسه ومن غير ناسيا للتعليق او ذكر له مكرها
 على الفعل او محقا راجعا لانه المعلق عليه وهذه من زبوات
 وذلك كخبر ابن ماجه وصح به ابن حبان والحاكر ان الله وضع عتق
 اصحاب الخطا والنسيات وما استكرهوا عليه في ابايوا خذوا بها
 ما لم يدل دليله على خلافه كضمان الملتف فالفعل معها كذا يفعل فان
 لم يقال بتعليقه كالسلطان والحجاج او كان يباي به ولم يقصد
 المعلق اعلامه طلقت بفعله لان العرف في حينه مجرد التعليق
 بالعلم من غير ان ينضم اليه قصد اعلامه به الذي قد يعبر عنه
 بقصد منعه من الفعل وافادة طلاقها فيما اذا لم يقصد اعلامه
 به وعلم به المباحي من زبواتي وكذا اعدم طلاقها فيما اذ قصد
 اعلامه به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام الروضة واعلمها ونظام
 الاصل موزع هذه الكلمة كما لا يثبت اذا حلف على فعل مستقبل اما
 لو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا له كما لو حلف
 فان بد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به او علمه ونسي
 فالطلاق وان قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لانه الصلاح
 وقد اوصفته في الروض فصل في الاشارة للطلاق بالامان
 ونحو غيرهما لو قال لزوجته انت طالقي وشار بانسجين او ثلاث

70
 قد روي